

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١ رجب سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٧٢٠

الفهرس

صفحة	
١٥٠٤	نظام رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٣ نظام العلاوة الفنية للمهندسين
١٥٠٥	وكالات الوزراء
١٥٠٥	قرارات رقم (٣٢ - ٣٥) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٥٠٩	اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
١٥١٦	النظام الداخلي لقناة المحامين النظاميين المعدل لسنة ١٩٦٣
١٥١٧	تصحيح أخطاء مطبعية



مطبعة القوات المسلحة الاردنية

التشكيلات الوزارية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالات كل من اصحاب المعالي الوزراء التالية اسمائهم من تاريخ ١٩٦٣/١١/١ .

- ١ - معالي السيد رشاد الخطيب القائم بامال قاضي القضاة ووزير الاقتصاد الوطني
- ٢ - معالي السيد محمد علي رضا وزير المواصلات .
- ٣ - معالي السيد ايوب مسلم وزير الانشاء والتعمير .

محمد السيد للفنكس

بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور

وبناء على تنسيب رئيس الوزراء

نأمر بما هو آت :-

- ١ - يعين معالي السيد عبد الحميد مرتضى
- ٢ - يعين معالي السيد بشير الصياغ
- ٣ - يعين معالي السيد حسن الكايد
- ٤ - يعين معالي السيد امين يونس الحسيني
- ٥ - يعين معالي السيد عبد الرحيم الشريف
- ٦ - يعين معالي السيد انطون عطا الله

١٩٦٣/١٠/٣١

الحسين طلال

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

(هذا وقد اقسام الوزراء اليمين الدستورية امام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم)

عكذ من الأشعل

نموذج المرسوم الملكي ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦ .

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٣

نظام العمارة الفنية للمهندسين المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام العمارة الفنية للمهندسين المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي بشطب عبارة (لا تقل دراستها الجامعية عن اربع سنوات) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (من احدى الجامعات او المعاهد الهندسية العالية) .

١٩٦٣/١٠/٢٦

أحمد بن طلال

وزير الداخلية صالح الخالدي	وزير المالية عبد الرحمن خليفة	نائب رئيس الوزراء سعيد المقي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية حسين بن ناصر
قائم باعمال قاضي القضاة ووزير الاقتصاد الوطني وشاد الخطيب	وزير التربية والتعليم والعدل حسن الكايد	وزير دوله لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع عبد القادر الصالح	
وزير الصحة صالح بركات	وزير الاشغال العامة عبد الطيف العنفاوي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل امين الحضي	
وزير الانشاء والتعمير ابوب. مسلم	وزير الزراعة كامل عبي الدين	وزير المواصلات محمد علي رضا	

مكالات الوزراء

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ان يتولى سيادة رئيس الوزراء الشريف حسين بن ناصر اعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد انطون عطا الله وزير الخارجية في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة .

قرار رقم (٣٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/١٠/١٦ رقم ١٤١٥٣/١٨/٥/٢٣ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص الفقرة الاولى من المادة السادسة من نظام الشركات رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٢ ويان ما اذا كانت الشركات المساهمة الاجنبية خاضعة لرسم التسجيل المنصوص عليه في هذه الفقرة ام لا ؟

وبعد الاطلاع على الاستدعاء المقدم من المحامي الاستاذ فؤاد عطا الله الى سيادة رئيس الوزراء بتاريخ ٦٣/٩/٢٩ وتديق النصوص القانونية تبين لنا ان الفقرة (أ) من المادة السادسة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يستوفي مراقب الشركات رسماً عن تسجيل الشركات المساهمة العمومية منها والخصوصية قدره واحد بالالف من رأسمال الشركة او عن اية زيادة في رأس المال المسجل) .

وحيث ان عبارة (الشركات المساهمة العمومية منها والخصوصية) الواردة في هذه الفقرة قد وردت مطلقة فهي تجري على اطلاقها وتشمل كافة الشركات المساهمة المبحوث عنها في الباب الثاني من قانون الشركات رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ الذي وضع نظام الشركات المطلوب تفسيره بالاستناد اليه .

وحيث ان الشركات الاجنبية المساهمة هي من جملة الشركات المدرجة تحت احكام الباب الثاني المشار اليه وهي ملزمة بان تسجل نفسها في المملكة الاردنية الهاشمية لتتمكن من تعاطي العمل فيها ، فانها تعتبر خاضعة لرسم التسجيل المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة السادسة المطلوب تفسيرها وقدره واحد في الألف من رأس مال الشركة المسجل في الأردن .

هذا ما تقرره في تفسير هذه الفقرة .

صدر/ ١٩٦٣/١٠/٢٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
المستشار الحقوقي	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
مندوب وزارة المالية	لرئاسة الوزراء	عبد الرحيم الواكد	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
جمال الحسن	شكري المهنتدي		علي مسمار	

عكاز من الشاهل

قرار رقم (٣٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/١٠/١٦ رقم ض/١٠٥٩/٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص المادة الثانية من قانون ضريبة الاراضي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ وبيان المقصود من عبارة (الاراضي السقي من الدرجة الثانية) التي عرفتها هذه المادة .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية الموجه لرئاسة الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٧ وتسدقيق النصوص القانونية نجد ان المادة الثانية المطلوب تفسيرها عرفت (الاراضي السقي من الدرجة الثانية) بانها تعني الاراضي التي تسقى بواسطة الماكينات ، وعرفت (الاراضي السقي من الدرجة الاولى) بانها الاراضي التي تسقى بواسطة الآقية المعادية .

وحيث ان هذا القانون لم يعرف (حق السقي) بمحد ذاته فانه يتوجب الرجوع لاحكام القانون العام الباحث عن هذا الحق وهو المجلة .

وحيث ان المادة ١٢٦٢ منها عرفت حق الشرب اي السقي بانه نوبة الانتفاع لسقي الحيوان والزرع .

وحيث ان نوبة الانتفاع بالسقي حسبها عرفت بالمادتين ١٢٦٥ و ١٢٦٧ من المجلة هي النوبة التي يملكها صاحب الارض اما بحكم القانون كالسقي من الانهر التي ليست مملوكة لاحد واما بحكم حق الملكية كالسقي من الانهار والجداول والاقنية والآبار المملوكة لصاحب الارض او التي هو شريك فيها .

فان المقصود بالاراضي السقي الاراضي التي تسقى من مياه لها فيها حق الشرب بحكم القانون او بحكم حق الملكية .

ولهذا فان الاراضي التي ليس لها حق الشرب بهذه الكيفية لا تعتبر من الاراضي السقي لا من الدرجة الاولى ولا من الدرجة الثانية مثال ذلك الاراضي البعل التي ليس لها حق الشرب وانما تسقى من مياه الغير .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر / ١٩٦٣/١٠/٢٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
المستشار الحقوقي	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
مندوب وزارة المالية	مندوب وزارة المالية	رئيسة الوزراء	رئيسة الوزراء	رئيس محكمة التمييز
جمال الحسن	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	موسى الساكت	علي مسار

قرار رقم (٣٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/٧/٣٠ رقم ١٠٥٨٠/٢/٨١/٢٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص المادة ٤٢ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كانت تجيز لرئيس البلدية دون انتداب من مجلس البلدية أن يمثل البلدية في مجلس ادارة الشركات المساهمة اذا كانت البلدية مساهمة في هذه الشركات وفق احكام البند الاول من المادة ١٠٨ من قانون الشركات رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ ام لا بد من انتدابه لهذا الغرض ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس لجنة بلدية رام الله المؤرخ ١٩٦٣/٧/٢ وكتاب رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المؤرخ ١٩٦٣/٦/٢٨ وتديق النصوص القانونية تبين لنا :-

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٠٨ من قانون الشركات المشار اليه تنص على ما يلي : « اذا كان شخص اعتباري من اشخاص الحقوق العامة كاللدولة والبلديات مساهماً في إحدى الشركات يحق له انتداب ممثلين عنه في مجلس الادارة بنسبة الاسهم التي يملكها لمجموع الاسهم ، او بنسبة تزيد على ذلك حسبما يتفق عليه بين الاطراف المعنية » .

٢ - ان الفقرات الرئيسية من المادة ٤٢ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ التي لها علاقة بموضوع التفسير اناطت برئيس البلدية الصلاحيات والمسؤوليات التالية :

الفقرة (ب) - تنفيذ قرارات المجلس والنيابة عنه في توقيع عقود البيع والشراء والصلح والعطاءات والتعهدات والمقاولات والالتزامات والرهن والائيجار والاقتراض وقبول التبرعات والهبات وما شابه ذلك من المعاملات .

الفقرة (ج) - تمثيل البلدية في الاجتماعات والمؤتمرات والمقامات الرسمية .

الفقرة (ز) - الاشراف على ادارة املاك البلدية وأموالها وعلى صيانتها .

والواضح من نص الفقرة الاولى من المادة ١٠٨ المدرجة اعلاه ان ممثلي أية بلدية في مجلس ادارة شركة مساهمة غير خصوصية يجب ان يكونوا متدينين من المجلس البلدي الذي ينتمون اليه كي يكون التمثيل صحيحاً . ولم يرد في قانون الشركات الذي هو قانون خاص معمول به بعد قانون البلديات ما يحول رئيس البلدية حق تمثيل البلدية دون انتداب .

أما كون المادة ٤٢ من قانون البلديات قد اناطت برئيس البلدية صلاحية تمثيل البلدية في الاجتماعات والمؤتمرات ولدى المقامات الرسمية وكذلك صلاحية الاشراف على ادارة املاك البلدية وأموالها فسان ذلك انما ينحصر في الامور الادارية التي لا ترتب التزامات على البلدية او تقرر ما لها من حقوق ، اذ أن ممارسة هذه الامور تعود الى المجلس البلدي ذاته كما هو واضح من نص الفقرة (ب) من المادة ٤٢ التي اعتبرت رئيس البلدية منفذاً لقرارات المجلس ونائباً عنه في توقيع العقود على اختلاف انواعها ليس الا .

ولهذا فان رئيس البلدية او أي عضو من اعضاء المجلس البلدي لا يملك صلاحية تمثيل البلدية في مجالس ادارة الشركات المساهمة وفق احكام المادة ١٠٨ (١) من قانون الشركات ما لم يكن منتدبا من المجلس البلدي لهذا الغرض . هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر / ١٩٦٣/١٠/٢٧ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الداخلية	لرئاسة الوزراء	عبد الرحيم الواكد	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
محمد الحصاونه	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	موسى الساكت	علي مسار

عكاز من الأشعل

قرار رقم (٣٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/١٠/٢١ رقم ١٤٣٩٦/٧/ع اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام قانون الجيش العربي وبيان ما اذا كان المجندون المملكون الذين يتقاضون رواتب مقطوعة من موازنة الجيش العربي الاردني يخضعون لاحكام قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ م لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الدفاع المؤرخ ١٩٦٣/١٠/١٥ وكتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٦٣/٧/٢١ وكتاب قائد القوات المسلحة المؤرخ ١٩٦٣/٧/١ وكتاب مدير دائرة العمل المؤرخ ١٩٦٣/٥/١٥ والخبرات المرفقة وتدقيق النصوص القانونية تبين من كتاب قائد القوات المسلحة المشار اليه ان الاشخاص المبحوث عنهم في طلب التفسير انما يستخدمون في الجيش العربي برواتب مقطوعة كمجندين ملكيين ولا تصرف لهم ملابس وتجهيزات عسكرية ولا يخضعون للتدريب العسكري .

وحيث انه لا يوجد في قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٧ وما طرأ عليه من تعديلات ما يميز اعتبار مثل هؤلاء من افراد الجيش العربي بالمعنى المنصوص عليه في المادة الثانية منه ، فان هؤلاء الاشخاص يعتبرون مستخدمين مدنيين برواتب شهرية مقطوعة وتنطبق عليهم احكام قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ م علا بقرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ١٨ تاريخ ١٩٦٢/٩/٢ الذي نص على ان مستخدمي الحكومة يخضعون لاحكام قانون العمل اذا انتهت خدماتهم .

اما القول بان نظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ لا يعتبر الشخص مستخدماً لدى الحكومة ما لم يكن يتقاضى راتبه المقطوع من المخصصات المفتوحة او من مخصصات المصارف او الامانات وبيان الاشخاص موضوع التفسير لا يتقاضون رواتبهم بهذه الصورة وانما يتقاضونها من بند الرواتب والعلوات الخاصة بافراد الجيش العربي في الموازنة العامة ، فان ذلك لا يغير من الوضع شيئاً ، لان الفصل الخاص برواتب افراد القوات المسلحة الوارد في الموازنة العامة لم يحدد عدد الافراد الذين تصرف لهم هذه الرواتب وانما اكتفى بأيراد مجموع المبلغ المخصص لهذا الغرض وهو لذلك بحكم الفصل المفتوح .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره :

صدر ١٩٦٣/١٠/٣٠

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
وكيل وزارة الدفاع	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
لرئاسة الوزراء	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
غالب طوقان			علي مبار	

اتفاقية

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المشار اليها فيما بعد بالحكومة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى المشار اليها فيما بعد بالوكالة باهتاهما المشترك بصالح اللاجئين الفلسطينيين لاستمرار معالجتهم الطبية والجراحية ورغبة منها في عقد اتفاقية شاملة توضح التفاصيل والشروط التي يمكن بموجبها هؤلاء اللاجئين وللبعض من موظفي الوكالة وذويهم الذين تعرف بهم الوكالة استعمال وسائل وخدمات الحكومة .

لقد اتفقنا على ما يلي : -

المادة الاولى :

تأخذ الحكومة على عاتقها تقديم الخدمات التالية لمنفعة اللاجئين الفلسطينيين وموظفي الوكالة وذويهم المعترف بهم المستحقين لمساعدة الوكالة .

١ - خدمات المختبرات :

١ - تقوم الحكومة باجراء الاختبارات الباثولوجية المتعلقة بالصحة العامة وغير المتعلقة بالصحة العامة في جميع مختبرات الحكومة والمختبرات الموجودة في المستشفيات الحكومية .

٢ - تقدم الحكومة للقاحات والامصال التي تنتجها الان مختبرات الحكومة بناء على طلب الوكالة بالكميات التي تحتاجها الوكالة في برامجها الوقائية في الاردن . وتقدم للقاحات والامصال التي قد تنتجها مختبرات الحكومة في المستقبل باتفاق الحكومة والوكالة في حينه .

٣ - في حالة انتشار او التهديد بانتشار اي وباء او مرض سار ، توفر الحكومة بناء على طلب مدير خدمات الوكالة الطبية الامكانيات في مختبراتها للابحاث الويائية :

ب - خدمات العيادات الخارجية :

تقوم الحكومة باجراء الاستشارات الطبية والاحصائية والمعالجة الطبية والجراحية الخفيفة في او عن طريق

العيادات الحكومية الخارجية المدرجة ادناه : -

عيادة الحكومة في مخيم الامعري	عيادة وزارة الصحة الخليل
رام الله / البيرة	«
نابلس	«
مادبا	«
الكرك	«
معان	«
الطفيلة	«
العقبة	«

عيادة الاذن والاثف والخنجرة الحكومية - عمان

عيادة العيون الحكومية - عمان

كما تسمح بالاستشارات الجراحية في المستشفى الجراحي في عمان

ج - العناية والمعالجة في المستشفيات الحكومية :

تقدم الحكومة العناية والمعالجة الطبية والجراحية في المستشفيات الحكومية المدرجة اذناه والتي يحجز فيها ما بين أربعين سريراً (٢٤٠) من أسرة الدرجة الثالثة على ان تشمل هذه المعالجة على الفحوصات المخبرية والشعاعية والفحوصات التشخيصية الاخرى الضرورية حسب وجودها ونسبها تقتضي حالة المريض .

اسم المستشفى	مكانه	عدد الاسرة المحجوزة
مستشفى الحكومة	اربعا	٦٠
مستشفى الملك حسين	بيت جالا	٢٥
مستشفى الامراض الباطنية	رام الله	١٥
مستشفى الاميرة عالية	الخليل	٢٠
مستشفى الحكومة	نابلس	٣٠
مستشفى الامير حسن الحكومي	جنين	٦
مستشفى الحكومة	طولكرم	١٠
مستشفى الحكومة الجراحي	عمان	٢٠
مستشفى الحكومة	الزرقاء	١٠
مستشفى الحكومة	السلط	٦
مستشفى الامير بهسه الحكومي	اربند	٢٠
مستشفى الحكومة	الكرك	٤
مستشفى الانف والاذن والحنجرة	عمان	٣
مستشفى العينين	عمان	١
مستشفى التوليد	عمان	١٠
		٢٤٠

د - مكافحة ومعالجة السل :

الفحص والمعالجة في مراكز مكافحة السل في عمان والقدس ونابلس وفي اية مراكز اخرى قد تنشؤها الحكومة من حين الى آخر .

هـ - العناية بالصحة العقلية :

١ - الاستشارات والمعالجة في عيادة مستشفى الامراض العقلية الخارجية في الدهيشة وفي اية عيادة اخرى قد تنشؤها الحكومة من حين الى آخر .

٢ - العناية ومعالجة المرضى المصابين بالامراض العقلية المحولين من قبل اطباء الوكالات في مستشفى الامراض العقلية الحكومي في الدهيشة الذين يرضى اخصائي الامراض العقلية الحكومي ضرورهم معالجتهم في المستشفى بعد موافقة مدير خدمات الوكالة الطبية خطياً على ادخالهم الى المستشفى وذلك في حدود خمسة وسبعين (٧٥) سريراً من أسرة الدرجة الثالثة .

المادة الثانية : الاستحقاق لمساعدة الوكالة والاحتياج الى المعالجة الطبية والتقارير عن المعالجة :

أ - فيما عدا ما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة تقرر الوكالة استحقاق اي لاجئ فلسطيني او موظف من موظفيها او من ذويهم الى مساعدتها لتل الخدمات المدرجة في المادة الاولى .

ب - تقدم خدمات المختبرات لاي مريض يبرز نموذج « طلب الفحص المخبري » موقعا من اي طبيب مرخص له بالتوقيع .

ج - تقدم الاستشارات الطبية والمعالجة في العيادات الخارجية العامة والاحصائية المدرجة في الفقرة (ب) من المادة الاولى لكل من يطلب ذلك دون ابراز « نموذج التحويل » المذكور في الفقرة (د) من هذه المادة .

د - فيما عدا الحالات الطارئة المستعجلة يجب ان يتم تقرير الاستحقاق قبل تأدية اي من خدمات المستشفيات المذكورة في الفقرتين (ج) و (هـ) من المادة الاولى على ان يثبت المريض استحقاقه لمساعدة الوكالة بابرازه « نموذج تحويل الى المستشفى » موقعا من احد اطباء الوكالة او اي طبيب تسمح له الوكالة بذلك ومصدق من قبل (الموظف) المعني بالامر في قسم التسجيل في الوكالة . يسلم هذا النموذج الى سلطة الادخال المسؤولة عن الخدمة المعنية ويكون مطلوبا لديها قبل تأدية اي خدمة .

هـ - في الحالات التي يرى طبيب الحكومة المعني بالامر انها طارئة ومستعجلة لا ضرورة لتقييد باحكام الفقرة السابقة الا انه يجب ابلاغ رئيس اطباء الوكالة في المنطقة عن تأدية اي خدمة خلال ٢٤ ساعة اذا ادعى المريض لاجئ مستحق لمساعدة الوكالة او موظف من موظفيها او من ذويهم المعترف بهم وعلى رئيس اطباء الوكالة المعني بالامر ان يتأكد من استحقاق المريض لمساعدة الوكالة وعليه اما ان يقدم للمسؤول « نموذج التحويل » المذكور في الفقرة (ب) من هذه المادة او ان يشعر خطياً ان ذلك المريض ليس من المستحقين الى مساعدة الوكالة .

و - تقدم الاستشارات والمعالجة في عيادة الصحة العقلية الحكومية الخارجية وفي مراكز مكافحة السل المدرجة في الفقرتين (د) و (هـ) من المادة الاولى الى اي مريض يحول اليها من قبل احد اطباء الوكالة او الاطباء التي تسمح لهم الوكالة بذلك عند ابراز « نموذج التحويل الى المستشفى » موقعا من الطبيب المحول .

ز - على طبيب الحكومة المعني بالامر ان يقدم الى طبيب الوكالة الذي احال اليه المريض تقريراً خطياً عن المعالجة عند انتهائها او اثنائها اذا كان ذلك ضرورياً ومناسبا في المستشفيات المدرجة في الفقرة (ج) (د) و (هـ) من المادة الاولى .

المادة الثالثة : المستوى الطبي :

تكون الخدمات الطبية المقدمة بموجب المادة الاولى من هذه الاتفاقية ذات مستوى طبي معترف به ومقبول لدى الوكالة وتعتبر الحكومة بان مدير خدمات الوكالة الطبية في الاردن او لاي من رؤساء اطباء مناطق الوكالة المنتدب من قبله خطياً حق تفقد وتدقيق الوسائل في المؤسسات الحكومية المدرجة في المادة الاولى . وتعتبر الحكومة التقارير وما جاء فيها من الطلبات التي تقدم اثر التدقيق الى السلطة التي تعينها الحكومة لهذا الغرض ما تستحقه من الاهتمام .

عكذ من الشغل

المادة الرابعة : التقارير الاحصائية

توافق الحكومة بان تقدم الى مدير خدمات الوكالة الطبية في موعد لا يتجاوز اليوم العاشر من الشهر التقارير الاحصائية عن جميع الخدمات الطبية التي قدمتها الحكومة في الشهر السابق كما توافق الحكومة ان تقدم الى الوكالة بالسرعة الممكنة اية تقارير اخرى قد تحتاج اليها وتطلبها .

المادة الخامسة : الالتزامات المالية

أ - مقابل تأدية الخدمات المذكورة المفصلة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية مجاناً الى (الاشخاص المستحقين لمساعدة الوكالة) توافق الوكالة ان تدفع الى الحكومة بموجب نصوص وشروط هذه الاتفاقية سنوياً مبلغاً من النقد كما هو مفصل في الفقرة (ب) التالية : -

ب - التقيد	دينار اردني
١ - خدمات المختبرات	٢٤٠٠
٢ - العيادات الخارجية	
(أ) عيادة نجم الاميري الحكومي	٤٨٠
(ب) عيادة وزارة الصحة الخليل	١٥٠٠
(ج) عيادة وزارة الصحة رام الله البيرة	١٦٠٠
(د) عيادة وزارة الصحة نابلس	١٧٠٠
(هـ) عيادات وزارة الصحة في اللواء الجنوبي مادبا - الطفيلة - الكرك - العقبة	١٣٧٤
(و) عيادة الاذن والانف والحنجرة - عمان	٨٤٠
(ز) عيادة العيون عمان	٧١٠
٣ - خدمات المستشفيات المدرجة في الفقرة (ح) من المادة الاولى	٨٢٠٤
٤ - خدمات مكافحة السل المدرجة في الفقرة (د) من المادة الاولى	٥٥٥١٥
٥ - خدمات الصحة العقلية المدرجة في الفقرة (هـ) من المادة الاولى	٢٩٨٠
(أ) العيادة الخارجية	١٧٧٦
(ب) المعالجة في المستشفى	١٠١٢٥
	١١٩٢١
	٧٦٠٠٠

ومن المفهوم والمتفق عليه انه في عدا الفقرة هـ (١) من المادة الاولى تتضمن الخدمات الموضحة والمعينة في المادة الاولى تقديم اللوازم الطبية التي ستكون الحكومة مسؤولة عن تقديمها .
تدفع الوكالة ما عليها من النقد كل اربعة (٤) اشهر مقدماً

المادة السادسة : اعادة النظر في عدد الاسره المشغلة وتعديل الالتزامات المالية

(أ) في اخر كانون اول سنة ١٩٦٤ يدرس الفريقان معا عدد الاسره المشغلة فعلاً في جميع مستشفيات الحكومة المشار اليها في هذه الاتفاقية بما في ذلك مستشفى الامراض العقلية الحكومي في دهيشة واذا تبين ان ذلك ان مجموع معدل الاسره المشغلة اكثر من ثلاثمائة وخمسة عشر سريراً (٣١٥) بالشهر يراجع الفريقان في الحال الالتزامات المذكورة في هذه الاتفاقية بما في ذلك التزامات الوكالة المالية ويجب ان يتم اي تعديل في الالتزامات بموافقة الفريقين والمفهوم انه اذا اتفق على تعديل الالتزامات يتم هذا التعديل في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ او قبله .

(ب) ومن المفهوم انه اذا رأت الحكومة مناسباً ان تخفض العمل في او ان تغلق اي من المؤسسات المعنية في هذه الاتفاقية اما بالاسم او بالمكان فعلياً ان تقدم للاشخاص المستحقين الى مساعدة الوكالة الذين من اجلهم ابرمت هذه الاتفاقية خدمات مماثلة للخدمات المفصلة في هذه الاتفاقية والتي قد تخفض او تغلق في جوار الاماكن التي جرى فيها التخفيض او انهي العمل بها الا اذا جرى الاتفاق بين الحكومة والوكالة على غير ذلك .

المادة السابعة الادوات المعارة

تستمر الوكالة باعارة الحكومة طيلة هذه الاتفاقية الادوات الطبية والتجهيزات الاخرى خاصة الوكالة والموجوده حالياً في المستشفيات الحكومية التالية :

مستشفى الاميرة عالية	الخليل
مستشفى الحكومة	اربعيا

ان هذه الادوات مدرجة في الملحق « ١ » بهذه الاتفاقية والمعتبر جزءاً مستقلاً منها والذي يمكن تعديله من حين الى اخر بالاتفاق بين الحكومة والوكالة . وعلى الحكومة ان تعيد هذه الادوات والتجهيزات الى الوكالة بناء على طلبها الخطي وبدون ان تتكلف الوكالة اي نفقات وعلى الوكالة ان تشمر الحكومة بالمكان والزمان الذي يجب ان تعاد اليه وفيه هذه الادوات .

اذا فشلت الحكومة في اعادة اي من الادوات المدرجة في الملحق او انه بسبب الاحمال اصبح اي من هذه الادوات غير صالح للاستعمال توافق الحكومة على دفع قيمة تلك الادوات المقدرة وتكون الحكومة مسؤولة عن صيانه وتعويض الادوات المدرجة في الملحق « ١ » .

المادة الثامنة : الخلافات

اذا لم يسو اي خلاف نجم عن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية بالمفاوضة المباشرة بين الفريقين يحال الى محكم يعينه كلا الفريقين بالاتفاق واذا لم يتفق الفريقان خلال مدة اقصاها ثلاثين يوماً على اختيار محكم فريش محكمة العدل الدولية في لاهاي او لنائب الرئيس اذا كان الرئيس من رعايا الحكومة الاردنية بناء على طلب احد الفريقين ان يعين محكماً ويكون قرار هذا المحكم قاطعاً وملزماً لكلا الفريقين .

المادة التاسعة : مدة الاتفاقية

يبدأ العمل بهذه الاتفاقية في اليوم الاول من تشرين الاول سنة ١٩٦٣ ويحق لأي من الفريقين ان ينهي العمل بهذه الاتفاقية باسعار الفريق الاخر خطياً ومسبقاً قبل ثلاثة اشهر من اعتزامه ذلك .

المادة العاشرة : الاتفاقية التي يبطل العمل بها

تبطل هذه الاتفاقية العمل بالاتفاقيات المدرجة ادناه واي اتفاق او ترتيب اخر لا يتفق مع شروط هذه

الاتفاقية هي :

الاتفاقية بشأن مستشفى الحكومة	اربعيا
« « « الملك حسين	بيت جالا
« « « الاميرة عاليه	الخليل

عكس من العمل

الاتفاقية بشأن مستشفى الحكومة			
طولكرم	الجراحي	«	«
عمان	الحكومة	«	«
الزرقاء	«	«	«
السلط	«	«	«
اربيد	الاميرة بسمه	«	«
عمان	الانف والاذن والحنجرة	«	«
عمان	التوليد	«	«
«	الكرك الحكومي والعيادات الخارجية في السواء الجنوبي	«	«
«	الحكومة للأمراض العقلية والعيادة الخارجية فيه	«	«

تطبيب وفحص مرض السيل الخارجيين في :

١ - مركز مكافحة السل في شرقي الاردن

٢ - مركز مكافحة السل في غربي الاردن

٣ - خدمات المختبر

الرسائل المتبادلة بين كل من الدكتور محمود الدجاني آنذاك مدير الصحة في غربي الاردن والمؤرخة الرابع من آب ١٩٥٠

الرسائل المتبادلة بين وزير الصحة والوكالة بخصوص :

١ - العيادة الخارجية للانف والاذن والحنجرة بعان والمؤرخة ١٩٦١/٧/٤ .

٢ - العيادة الخارجية للعيون بعان والمؤرخة ١٩٦١/٢/٢٠ .

٣ - العيادة الخارجية في نغم الاميري والمؤرخة ١٩٦٢/٧/٢٤ .

٤ - مركز مكافحة السل نابلس والمؤرخة ١٩٦٢/٥/٣١ .

المادة الحادية عشر الاشعارات

تعتبر كل الاشعارات التي يقتضي تبليغها خطيا بموجب هذه الاتفاقية مبلغة اذا ارسلت بكتاب مضمون الى العناوين التالية :

الى الحكومة	الى الوكالة
معالي وزير الصحة - عمان - الاردن	مدير شؤون الوكالة - عمان - الاردن

عملت في عمان الاردن في اليوم السابع من شهر تشرين الثاني ١٩٦٣ باللغتين الانكليزية والعربية . في حالات الخلاف يرجع عند ذلك الى النص الانكليزي .

وشهادة على هذا وقع هذه الاتفاقية الممثلين الرسميين المصرح لهم .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى
وزير الصحة	مدير شؤون الوكالة بالاردن
صالح بركان	

قائمة بالادوات المعارة

الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لاستعمالها في كل من مستشفى الاميرة عالية بالخليل ومستشفى الحكومة في اريحا وفقا للاتفاقية المؤرخة بتاريخ هذا اليوم والمعقودة بين الحكومة والوكالة

اسم الادوات	العدد
آلة كتابه انكليزية (اندروود)	١
سرير اطفال (صنع محلي)	٥
فرن للطبخ على الكاز	٢
ثلاجه على الكاز	١
سرير مستشفى حديدي	٤٥
مقاعد خشبية	٣٠
كراسي عادية	١٠
طاولة	١
خزان ملابس	٣
مروحة كهربائية	١
سرير (Fowler) كاملة مع فراشها	٢
دفاية (علاء الدين)	٥
دفاية عادية طويلة	٩
دفاية كبروسين (برفكشن)	٥
سرير اطفال	١٠
مجهر	١
معقم يعمل بالكبروسين (معقم ضغط مرتفع)	١
Centrifuge كهربائي (مضخة)	١
ميزان اطفال	١
Colorimeter (ماركة كريسيوليوس)	١
جهاز قياس ضغط زئبقي	٣
انبوية اوكسجين	٣
مضخة ماصه كهربائية	١
ميزان صرف الادوية مع مجموعة اوزان	١
مقطر معدني (نصف جالون)	١
ميزان (٣٠ كغم)	١
خيمة اوكسجين كاملة مع عداد	١
قبان ارضي	١
عربة غيار حديدية	٢
عربة غيار زجاجية	٩
جهاز لفحص العين والاذن والانف	١
معقمة اواني عشر جالونات مع حامل	١
مستشفى الحكومة باريحا :	
طاولة عمليات	١
نور غرفة عمليات كرومفور (استل)	١
مجهر	١
خزانة كبيرة	٢

عكس من الأشهر

النظام الداخلي

لنقابة المحامين النظاميين المعدل لسنة ١٩٦٣

الصادر بمقتضى المادة ٥١ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ٩ لسنة ١٩٥٥

المادة - ١ - يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته ، المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة - ٢ - تضاف الفقرتين التاليتين للمادة ١١ من النظام الاصيلي بحيث تصبحان ١١ (أ) و ١١ (ب) .

١١ (أ) - اذا تعذر على عضوين او اكثر من اعضاء مجلس النقابة حضور جلسات مجلس النقابة لاسباب قاهرة لا يد لهم فيها واستمر هذا العذر قائماً لمدة تزيد عن شهر واحد ورأى النقيب او نائبه في حالة غيابه ان الامر يؤدي الى تعطيل اعمال مجلس النقابة فعليه ان يدعو محامياً او محاميين من حصل او حصلوا على الاكترية في انتخاب المجلس بحسب التسلسل للاشتراك بصورة مؤقتة في جلسات مجلس النقابة ويعتبر العضو المدعو للاشتراك بجلوسات مجلس النقابة بهذه الصورة عضواً فيها حتى يزول المانع عن العضو او الاعضاء المتغييبين على ان لا يزيد مجموع اعضاء مجلس النقابة عن سبعة اعضاء بما فيهم النقيب .

١١ (ب) - اذا كان بين المتغييبين المذكورين في الفقرة (أ) نائب النقيب او امين السر او امين الصندوق فيحق لمجلس النقابة وبصورة مؤقتة ان ينتدب من بين اعضاء المجلس من يقوم مقام الغائب في غيابه .

صدر هذا النظام الداخلي المعدل للنظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين من قبل الهيئة العامة للنقابة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٣ ، للعمل به .

نقيب المحامين

وليد صلاح

اوافق على هذا النظام الداخلي المعدل للنظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين ، ونشره والعمل به ، وفقاً للمادة ٥١ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ .

وزير العدلية

حسن الكايد

تصحيح اخطاء مطبعية

١ - تصحيح الاخطاء المطبعية التالية التي وردت في عدد الجريدة الرسمية (١٧١٧) تاريخ ٢٧ تشرين اول سنة ١٩٦٣ :-

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٧١	٩	يجوز لائ موظف جمركي او شرطي او دركي في أى وقت كان وبدون مذكرة .	يجوز لائ موظف جمركي في اى وقت كان وبدون مذكرة .
١٤٧٩	١٠	والساعات اللازمة للعمل وعدد موظفي الجمرك .. الخ .	والساعات اللازمة لانجازه ليتمكن الموظف من تقدير عدد موظفي الجمرك .. الخ .

٢ - وردت خطأ عبارة (ولا تدفع المبالغ للاشخاص) في السطر الثاني من المادة (٢١) من النظام المالي لسلطة مدينة الحسين الرياضية رقم ٧٩ لسنة ٦٣ المنشور بالعدد ١٧٠٩ من الجريدة الرسمية والصواب (ولا تدفع المبالغ الا للاشخاص)



هكذا من العمل